



## أخبار مصرية

وافق على حق رئيس الجمهورية في تعيين نائب له أو أكثر.. وتطبيق كوتة المرأة اعتباراً من الفصل التشريعي التالي

# البرلمان المصري يقرّ نهائياً تحديد مدة الرئاسة بـ6 سنوات



جانب من جلسة تصويت البرلمان المصري على التعديلات الدستورية أمس

القاهرة - مجدي عبد الرحمن ووكالات

في جلسة تاريخية خصصها مجلس النواب المصري للتصويت على مقترح التعديلات الدستورية في صيغتها النهائية، أقر البرلمان تعديل المادة 140 من دستور 2014، وفقاً لصياغتها التي وردت في تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، بأن تكون مدة رئاسة الجمهورية 6 سنوات بدلاً من 4 سنوات. وجاء نص المادة كما وافق عليها المجلس كالتالي: مادة 140 الفقرة الأولى: ينتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا يجوز أن يتولى الرئاسة لأكثر من مدتين رئاسيتين متتاليتين. ورفض المجلس اقتراحاً مقمداً من النائب محمد صلاح عبدالبديع، بأن يضاف للمادة، «ألا يجوز أن يتولى الرئاسة لأكثر من مدتين رئاسيتين متتاليتين أو منفصلتين»، حيث أضاف كلمة «منفصلتين».

كما وافق الأعضاء على مادة (241 مكرراً) مضافة: تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية في 2018، ويجوز إعادة انتخابه لمرّة تالية.

وبشأن المادة الانتقالية أكد عبدالعال أن المادة الانتقالية 241 مكرراً، ستطبق بأثر فوري مباشر، والمدة التالية تحقق العدالة السياسية، وبالتالي يتحقق الاستقرار اللازم، وهذا الغرض من هذه المادة. وأوضح أن المادة (226) من الدستور لم تحظر زيادة المدد ولكن حظرت زيادة الفترات.. وأبقت على فترتين رئاسيتين. كما وافق مجلس النواب، على المادة المستحدثة برقم 244، والتي تفيد بسيان حكم الفقرة الأولى من المادة 102، والتي تخصص بما لا يقل عن

25٪ من مقاعد مجلس النواب للمرأة، اعتباراً من الفصل التشريعي التالي للفصل القائم. وتنص المادة (244 مكرراً) على يسري حكم الفقرة الأولى من المادة (102) المعدلة اعتباراً من الفصل التشريعي التالي للفصل القائم، بينما تنص المادة (102) في فقرتها الأولى على أن يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضواً، ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل

عن ربع إجمالي عدد المقاعد. وكانت الجلسة العامة قد شهدت رفض النائب أحمد طنطاوي، عضو مجلس النواب، المادة المستحدثة لمنحها تخصيصاً للبرلمان المصري القائم من الحل، متابعا: «لماذا لا تجري انتخابات برلمانية جديدة وينتخب الشعب من يريد ويقدم المعارضة الأولى على أن يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضواً، ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن

نائباً له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم، وله أن يفوضهم في بعض اختصاصاته، وأن يعفيهم من مناصبهم، وأن يقبل استقالتهم. وحسب المادة التي وافق عليها مجلس النواب: «يؤدي نواب رئيس الجمهورية قبل تولي مهام مناصبهم اليمن المنصوصة عليها في المادة 144 من الدستور أمام رئيس الجمهورية. وتسري في شأن نواب رئيس الجمهورية الأحكام الواردة بالدستور في المواد 141، 143، 173». كما وافق مجلس النواب على المادة 160 من الدستور فقرة أولى من التعديلات الدستورية.

وجاءت الموافقة برفع الأيدي، وتنص على أن يحل محل رئيس الجمهورية إذا قام مانع مؤقت نائب رئيس الجمهورية وفي حالة عدم وجود نائب الرئيس يحل رئيس الوزراء. وجاء نص المادة كما وافق عليها المجلس: مادة 160 الفقرة الأولى (مستبدلة) إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لسلطاته، حل محله نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر حله محله.

وفي نفس السياق، وافق مجلس النواب على المادة التي تمنح رئيس الجمهورية الحق في تعيين نائب له أو أكثر. وتنص المادة (150مكرراً) الخاصة باستحداث منصب رئيس الجمهورية، على أنه نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر حله محله.

## 11 مايو.. أولى جلسات إعفاء نقل جثامين المصريين بالخارج من الرسوم المالية

حددت الدائرة الأولى، بمحكمة القضاء الإداري، بمجلس الدولة، جلسة 11 مايو المقبل، لنظر الدعوى المقامة من سمير صبري المحامي، والتي طال فيها بإعفاء نقل الجثامين من الخارج إلى داخل مصر من أي مصاريف أو رسوم أو التزامات مالية. واختصت الدعوى، كلا من رئيس مجلس الوزراء ووزير الهجرة وشؤون المصريين في الخارج ووزير الطيران ووزير المالية. وأكد صبري في دعواه، أن إصدار قرار ملزم للدولة يتحمل تكاليف نقل جثمان المتوفى بالخارج إلى أرض الوطن تكريماً للاموات وإكراماً للأحياء، وأن يكون نقل الجثامين إلى كل المطارات من الخارج إلى الدولة المصرية على نفقة الدولة، انطلاقاً من مساواة الدستور بين المواطنين في الحقوق والواجبات، يأتي في مقدمة اهتمامات المصريين العاملين في الخارج الذين تمثل تحويلاتهم أحد أهم روافد الدخل الوطني. وأضافت الدعوى: «لقد أصبح حتمياً إلغاء قرار رئيس الوزراء الأسبق رقم 2615 لسنة 1996 الذي ينظم النواحي المالية ووضع الضوابط اللازمة لنقل جثمان من يتوفى من المصريين بالخارج».

## خبراء: الأرتباك يخيم على سوق الحديد بعد فرض رسوم الحماية

خبمت حالة من الارتباك على سوق الحديد أمس، تزامناً مع بدء تطبيق قرار فرض رسوم الحماية على واردات البليت وحديد التسليح، الأمر الذي دفع مصانع الدرفلة لوقف البيع محلياً، وإعادة النظر في الأسعار حيث بدأت المالية في تحصيل رسوم «وقاية مؤقتة» بنسبة 25٪ على واردات حديد التسليح والصلب و15٪ على البليت لمدة 180 يوماً وأكد رجال الأعمال وجود تحريك طفيف في الأسعار، بمتوسط 100 جنيه للطن، وسط توقعات بزديادتها إلى 1000 جنيه الفترة المقبلة.

ورصد عبده رشاد الخبير الاقتصادي توقف المبيعات بالسوق المحلي، مشيراً إلى أن رسوم إغراق على واردات البليت تطبق بنسب متفاوتة، حسب سعر البيع ببورصة لندن للمعادن، حيث ستبلغ الرسوم 15٪ كاملة حال انخفاض السعر العالمي عن 450 دولاراً للطن، تتراجع لـ 13.6٪ للأسعار بين 450 و470 دولاراً، ثم لـ 10.55٪ للأسعار بين 470 و490 دولاراً، و4.55٪ للأسعار بين 510 و530 دولاراً، و3٪ للأسعار بين 630 و550 دولاراً، وفوق ذلك تصبح الرسوم «صفر»، وقال عادل نعيم عضو غرفة البناء والتشييد في الاتحاد العام للغرف التجارية، إن أغلب مصانع الدرفلة أوقفت حركة البيع كلياً لحين الإعلان عن أسعار جديدة في ضوء قرار رسوم الإغراق. وأشار إلى أن الزيادة المتوقعة بسبب الرسوم حوالي 1000 جنيه للطن في المتوسط، وفقاً للزيادة في تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يبرهنهم من البيع بالسوق حال بقاء الأسعار ثابتة لدى مصانع الدورة الكاملة.

وقال إن متوسط الأسعار الحالية للمصانع الصغيرة يتراوح بين 10.8 و10.9 آلاف جنيه للطن، بينما يبلغ متوسط الأسعار لدى مصانع الدورة الكاملة 11.6 ألف جنيه.

## الحكومة تنفي فرض ضرائب إضافية على المواطنين بالموازنة الجديدة

وأشارت الوزارة إلى أنه بمجرد تداول تلك الأنباء عن بيع 17 قطعة أثرية مصرية بمزاد «كرستيز» بأمريكا، قامت الإدارة العامة للأثار المستردة بتحميل الكتالوج الخاص بهذا المزاد المذكور من شبكة المعلومات الدولية والإطلاع على القطع المعروضة للبيع به، وقد تبين عدم مطابقتها لأي قطع أثرية مصرية مفقودة. كما نفى المركز صحة ما انتشر حول اعتزام وزارة التموين إلغاء الدعم التمويني المقدم للمواطنين بشكل نهائي. وأوضح أنه قام بالتواصل مع وزارة التموين والتجارة الداخلية، والتي نفت صحة تلك الأنباء بشكل قاطع، مؤكدة أنه لم ولن يتم رفع الدعم التمويني عن الأسر الفقيرة والمستحقة والأكثر احتياجاً. وشددت الوزارة على استمرارها في تقديم الدعم للفئات الأكثر احتياجاً باعتباره دوراً أصيلاً من أدوارها لا يمكن التخلي عنه، وأن كل ما يثار في هذا الشأن مجرد شائعات لا أساس لها من الصحة

تستهدف إثارة غضب المواطنين. ونفى المركز صحة ما انتشر من أنباء عن اعتزام الحكومة فرض ضرائب إضافية على المواطنين في إطار الموازنة العامة الجديدة للعام المالي 2019 - 2020، وذلك من أجل تعظيم حجم الإيرادات العامة. وأوضح أنه قام بالتواصل مع وزارة المالية، والتي نفت تلك الأنباء تماماً، مؤكدة على عدم فرض أي ضرائب جديدة على المواطنين في الموازنة العامة الجديدة تحت أي مسمى أو بند. وأشارت «المالية» إلى أن أي ضرائب جديدة لا تفرض إلا بقانون وموافقة من مجلس النواب، وأن كل ما يتردد في هذا الأمر مجرد شائعات تستهدف إثارة غضب المواطنين والإضرار بالاستقرار الاقتصادي. ونفى المركز صحة ما تردد حول رفع وزارة البترول سعر أسطوانة البوتاجاز المنزلية إلى 150 جنيهاً للأسطوانة.

القاهرة - عالة عمران

نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء صحة ما تردد بشأن عرض 17 قطعة أثرية مصرية للبيع في صالة مزادات «كرستيز» بالولايات المتحدة الأميركية. وأشار المركز الإعلامي - في تقرير توضيح الحقائق أمس إلى أنه قام بالتواصل مع وزارة الآثار، والتي نفت تلك الأنباء تماماً. وأكدت الوزارة أنه لا صحة على الإطلاق لبيع أي قطع أثرية بالمزادات الدولية سواء الأميركية أو غيرها، مشددة على اهتمام وحرص الدولة على الحفاظ على جميع الآثار المصرية والتراث الحضاري وتصديدها لاي محاولات غير شرعية لتهريب الآثار المصرية للخارج، وأن كل ما يثار في هذا الشأن شائعات تستهدف إثارة وغضب الرأي العام.

## أخبار سورية

مفاوضات «أستانا» في «نور سلطان» يومي 25 و26 الجاري

## ظريف في أول زيارة لدمشق بعد «الاستقالة»



الرئيس بشار الأسد مستقبلاً وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف (أ.ف.ب)

وكان ظريف أعلن استقالته بشكل مفاجئ في فبراير الماضي، عقب زيارة غير معلنة قام بها الأسد إلى طهران، التقى خلالها المرشد الأعلى، علي خامنئي، ورئيس البلاد حسن روحاني، بالإضافة إلى قائد «الحرس الثوري» الإيراني قاسم سليماني. وجاءت احتجاجاً على عدم إبلاغه بالزيارة، لكن روحاني رفضها وعاد ظريف إلى منصبه. وتأتي جولة ظريف التي تشمل تركيا بعد سورية، قبل انعقاد الجولة الثانية عشرة من محادثات أستانا السورية التي تجري يومي 25 و26 الجاري. إذ أفاد بيان صادر عن وزارة الخارجية الإيرانية، بشأن تركيا وروسيا وإيران إلى جانب ممثلين عن المعارضة والنظام سيشاركون في الجولة من 12 مباحثات مشيرة إلى أن الأردن وممثلين عن الأمم المتحدة سيشاركون في المباحثات بصفة مراقب. وستتناول المباحثات ملف إدلب وزيادة الثقة بين أطراف النزاع شمالي سورية، وعودة اللاجئين، والوضع الإنساني، ومواضيع متعلقة بإعادة الإعمار. كما ستتناول الاجتماعات التقنية السابقة لانطلاق جولة المباحثات، موضوع تشكيل اللجنة الدستورية، بالإضافة إلى بحث انضمام دول أخرى بصفة مراقب.

عواصم - وكالات: قام وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، بأول زيارة له إلى سورية منذ أزمة استقالته، عقب زيارة الرئيس بشار الأسد إلى طهران قبل أكثر من شهر. وبدأ ظريف زيارته بالتوجه إلى مقام السيدة زينب في ضواحي دمشق بحسب ما نقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية (إيسنا). ونشرت الوكالة صوراً تظهر ظريف والوفد المرافق خلال زيارته المقام، يرافقه نائب وزير الخارجية السوري، فيصل مقدم. وعقب ذلك التقى ظريف بالرئيس السوري، بحسب ما ذكرت وكالة «فارس»، بحضور وزير الخارجية وليد المعلم، ومستشارة الرئاسة بخيثة شعبان. وبحث ظريف مع نظيره السوري «تعزيب العلاقات الاستراتيجية» في مختلف المجالات، وفق بيان مقتضب أوردته صفحة وزارة الخارجية السورية على مواقع التواصل الاجتماعي. وذكرت الوزارة أن الجانبين تداولوا في تطورات الأوضاع في سورية والمنطقة» مشيرة إلى أن «رأه الجانبين كانت متطابقة تجاه كل المواضيع التي تم التطرق إليها». وأكد الجانبان «على ضرورة استكمال التمسك والتشاور بين البلدين في المرحلة الحالية وعلى مختلف المستويات» بحسب الوزارة.

# «شرارة» باسيل أشعلت الغضب ومخاوف من امتداد نار السودان والجزائر إلى لبنان



الرؤساء العماد ميشال عون ونبيه بري وسعد الحريري في احتفالية اليوبيل المئوي لقناة الحاميين في بيروت (محمود الطويل)

بيروت - عمر حنجر

انتشر متقاعدو الجيش والامن على مداخل بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة كما على فاصصل المحافظات مسلحين بعجلات السيارات وقوارير الديزل والولاعات وفق الخطة التي رسمها قادة التحرك الاحتجاجي على توجه الحكومة نحو تقليص مرتباتهم التقاعدية، بحسب تصريحات وزير الخارجية جبران باسيل منذ ثلاثة ايام، ثم اضرموا النار في الاطارات التي «فلمشت» على وسع الطرق الرئيسية، ما تسبب في تجميد حركة المرور على مداخل هذه المدن بدأت من التاسعة والنصف صباحا.

التحرك الذي يقوده 3 عسداء متقاعديين استمر وسط دخان الحرائق وياواق السيارات المحتجزة بركابها، المتأخرين على مواعيدهم، لم يتجاوز الساعة، أخذت بعدها الحرائق وافرغ عن السيارات وركابها، على امل ان تكون الرسالة الجوابية على اقتراح الوزير باسيل الموجود في موسكو ضمن فعاليات المنتدى العربي-الروسي قد وصلت إلى عنوانها الصحيح، اي الى مجلس الوزراء واللجان الوزارية المعنية، ومضمونها القول بأن مرتبات المتقاعدين خط احمر. واليوم ستكون هناك وقفة اضربية شاملة لوظففي الدولة وللمعلمين دافعا عن سلسلة الرتب والرواتب كحق مكتسب لهم، مع لفت الانتباه إلى ان

التصحيح لن يطاول الرواتب، بل ستتكتفي بالعلوات والعطاءات والامتيازات وساعات العمل ونفقات السفر بعد ما لاح في افق بعضها الخوف من استنساخ الحالة الشغبية في الجزائر والسودان في لبنان. لكن ما من اعلان حكومي رسمي يوضح الحقائق، فحتى وزير المال علي حسن خليل فضل عدم التعليق على مقترح باسيل، وبدوره ايتعد رئيس الحكومة عن مجرى العاصفة، بينما اتفقى النائب العميد شامل روكز برفض مقترح «عديله» باسيل، ودعا السياسيين إلى مد الايدي الى جيوبهم بعد

صار رئيسا، او العميد الذي صار نائبا او وزيرا، والنائب الذي اصبح وزيرا، فكل من هؤلاء قبض تعويضا عن نهاية خدمته الاولى وصار يقبض راتبين، عدا المخصصات وسارعت القوى النيابية الى رفض فكرة باسيل بتقليص الرواتب، بدءا من الرئيس نبيه بري، بدوره حزب الله رفض التطلع الحكومي الى الحلقة الاضعف في حسابات المعينة، الا وهي سلسلة الرتب والرواتب ومكاسب الموظفين، رافضا بلسان النائب حسن فضل الله مد اليد الى جيوب الفقراء او ذوي الدخل المحدود. الاوساط الحكومية كنفثت تسريباتها المؤكدة على ان

تصحيح الموازنة ورفع سيف العجز عن عنقها يكون بوقف الهبر والسمرات والمناقضات الرضائية والصفقات المربية والعقود التي ما انزل الله بها من سلطان. وقال احد المعتصمين بصوت مرتفع: من يريد سرقة حقوقنا المكتسبة سنقطع يده، ومن يريد تجويعنا سنأكل قلبه. وقد صب الجميع جام غضبهم على الوزير باسيل الذي اطلق فكرة تقليص الرواتب بما فيها رواتب المتقاعدين من عسكريين ومدنيين، اضافة الى الوزراء والنواب والرؤساء الذين يتقاضون من الدولة أكثر من راتب واحد، كالعماد الذي